



المبادرة المعنية بالمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية

موجز تنفيذي لترسيم الروابط بين الأعمال التجارية وحقوق الطفل

21 أبريل/نيسان 2011

1. خلفية

1.1 مقدمة

تم إعداد هذه الوثيقة بهدف تطوير المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية. وهي تهدف إلى توضيح الروابط بين الأعمال التجارية وحقوق الطفل ولإثبات وجهة النظر القائلة بأن الأطفال هم من بين أصحاب المصالح الطبيعيين بالنسبة للأعمال التجارية. وقد جاءت كنتيجة للتحليلات الواسعة لما نشر في الأدبيات الأكاديمية، وتركيز المجتمع المدني على الأطفال والتنمية، والمنظمات والمبادرات المعنية بمسؤولية الشركات، ومنظمات مراقبة وضع حقوق الإنسان، والمستثمرين، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام وهيئات حقوق الإنسان الدولية¹. وهي تتضمن آراء من مجموعة الخبراء الاستشاريين للمبادرة المعنية بالمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية ومجموعة مرجعية داخلية من اليونيسف.

وينبغي التأكيد على أن هذه الوثيقة والبحوث التي تمت كخلفية لها تركز على تحديد الروابط بين الأعمال التجارية وحقوق الطفل وليس على إعطاء إرشادات مفصلة عما يمكن للأعمال التجارية القيام به لاحترام ودعم حقوق الطفل. وسيتم تناول هذا الموضوع لاحقاً خلال عملية تطوير المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية.

وتقدم هذه الوثيقة في البداية مخططاً للجوانب الرئيسية لحقوق الطفل ثم تستكشف نطاق مسؤولية الأعمال التجارية تجاه الأطفال. وهذا يركز على المعايير "الدنيا" للأعمال التجارية من حيث ضمان ألا يتضرر أي طفل من جراء تصرفاتها، وتتنظر الوثيقة أيضاً في الإجراءات التي تتجاوز هذا الحد الأدنى والتي يمكنها أن تساعد على خلق قيمة للأطفال وللمجتمعات المحلية، وللأعمال التجارية. ثم تقوم بدراسة النقاط الحيوية حيث تتفاعل الأعمال التجارية وحقوق الطفل بطريقة منظمة تبعاً للموضوعات السبعة التالية:

- حقوق الطفل، وحوكمة الشركات؛
- مكان العمل؛
- سلسلة التوريد؛

¹ تمت الأبحاث تحت قيادة مستشار منظمة إنقاذ الطفولة وتحت إشراف اللجنة التوجيهية للمبادرة المعنية بالمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية على مدى أربعة أشهر من البحوث المكتوبة، والمقابلات، مع مدخلات من المتخصصين في كل من المنظمات الشريكة ومشاورات مع ممثلي قطاع الأعمال من الشبكة المحلية للميثاق العالمي للأمم المتحدة في زامبيا في ديسمبر/كانون الأول 2010. وتتوافر قائمة كاملة بالمصادر التي تم الرجوع إليها عند الطلب.

- المنتجات والخدمات؛
- البيئة والموارد؛
- الاستثمار المجتمعي؛ و
- التفاعل مع الحكومات والأطفال وغيرهم من أصحاب المصلحة.

1.2 ما هي حقوق الطفل؟

دخلت اتفاقية حقوق الطفل حيز النفاذ في عام 1990 وهي تحدد حقوق الإنسان الأساسية وغير قابلة للمساومة المخولة لجميع الأطفال. وهي من أكثر وثائق حقوق الإنسان المصدق عليها عالمياً، وهي معاهدة أساسية لحقوق الإنسان في إطار المنظومة الدولية لحقوق الإنسان². وهي تعرّف الأطفال بأنهم كل الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة وهي تمثل إجماعاً قوياً في الآراء وجدول أعمال مشترك بشأن حقوق الطفل في مختلف الثقافات والنظم القانونية والسياسية. وعليه، فهي تعطي الأعمال التجارية إطاراً مثالياً لاستخدامه في فهم وتحليل تأثيراتها على الأطفال.

وهناك اثنان من البروتوكولات الاختيارية الإضافية المكملة لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. كما توجد عناصر أساسية أخرى لفهم الأعمال التجارية وحقوق الطفل منها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138، بشأن الحد الأدنى لسن التوظيف، ورقم 182 بشأن أسوأ أشكال عمالة الأطفال، فضلاً عن الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل والذي يعد وثيقة حقوق الإنسان الإقليمية الوحيدة المخصصة للأطفال والتي تكمل اتفاقية حقوق الطفل من خلال وضع حقوق الطفل في سياق أفريقي³. وكذلك تقدم لنا دراسة الأمم المتحدة حول العنف ضد الأطفال (2006) وعملية المتابعة المرتبطة بها استعراضاً عالمياً شاملاً لجميع أشكال العنف ضد الأطفال في بيئات مختلفة عديدة بما في ذلك أماكن العمل.

لجميع الأطفال حقوق يجب إحقاقها في جميع الأماكن وفي كافة الأوقات. وتعتبر جميع حقوق الأطفال لها نفس القدر من الأهمية كما أنها مترابطة. والمبادئ الأربعة الأساسية التي تركز عليها اتفاقية حقوق الطفل هي عدم التمييز، والحق في وضع المصالح الفضلى للأطفال كاعتبار أساسي في كل الأمور المتعلقة بالأطفال، والحق في الحياة والبقاء والنماء إلى أقصى حد ممكن، والمشاركة الكاملة للأطفال في الحياة الأسرية والثقافية والاجتماعية. هذه هي المتطلبات الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل والتي يجب أن تصبح حقيقة واقعة بالنسبة للأطفال.

الحق في البقاء والنماء

الحق في البقاء والنماء يشمل الحق في الحصول على الموارد والمهارات والاسهامات اللازمة للبقاء على قيد الحياة والتنمية الكاملة للطفل. وهي تشمل الحق في الحصول على الغذاء الكافي والمأوى الملائم والمياه النظيفة والتعليم الرسمي واللعب والرعاية الصحية والترفيه والاستجمام والأنشطة الثقافية والمعلومات عن حقوقهم. وهناك مواد محددة في اتفاقية حقوق الطفل تتناول احتياجات فئات معينة من الأطفال مثل الأطفال اللاجئين والأطفال من ذوي الإعاقة والأطفال الذين ينتمون إلى الأقليات أو جماعات السكان الأصليين.

وللأطفال حقوق خاصة في البقاء والنمو تختلف عن تلك حقوق البالغين نتيجة لتطورهم السريع بدنياً ونفسياً. وتعد الطفولة مرحلة حاسمة وقد يكون للحرمان من الغذاء والمياه النظيفة والمأوى واللعب والرعاية الصحية والتعليم تأثيرات لا يمكن عكسها قد تستمر لبقية حياتهم؛ على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التغذية الغير كافية إلى إعاقة التنمية العقلية والجسدية بشكل لا يمكن إصلاحه، ويمكن لعدم الحصول على التعليم وعمالة الأطفال أن تحدّ بشكل كبير من فرص الطفل عندما يصبح شخصاً بالغاً. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يكون تأثير تلوث البيئة على الأطفال أكثر خطورة وأطول أمداً، منه على البالغين.

² الولايات المتحدة والصومال هما الدولتان الوحيدتان في العالم اللتان لم تصدقا على اتفاقية حقوق الطفل، على الرغم من توقيعهما عليها.

³ تم التصديق على الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل تقريباً من قبل جميع الدول الأعضاء بالاتحاد الأفريقي.

الحق في الحماية من التصرفات والممارسات الضارة

يعتبر الأطفال أكثر قابلية من غيرهم للتضرر من العنف والاستغلال والإيذاء، على سبيل المثال، هم أكثر عرضة قابلية للتضرر من الاستغلال والتمييز في مكان العمل، كما أنهم معرضون للاستغلال الجنسي لأغراض تجارية وعمالة الأطفال ويمكن أن يكون الأطفال أكثر قابلية من البالغين للتأثر بالمحتوى الإعلامي الذي ينطوي على العنف وكذلك التسويق غير المسؤول. ومن الضروري حماية الأطفال من العنف والتأثيرات الضارة والاستغلال وسوء المعاملة لضمان حقوق الطفل في البقاء والنماء والسلامة.

الحق في المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم

للأطفال الحق في حرية التعبير عن الآراء وأن يكون لهم رأي في المسائل التي تؤثر عليهم. ويمكن أن يكون الأطفال فاعلين في التغيير وأن يساهموا بشكل نشط في الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع: فهم ليسوا مجرد مجموعة ضعيفة ولكن ينبغي تمكينهم من إبداء آرائهم في القرارات التي تؤثر عليهم، بدلاً من أن يكونوا مجرد متلقين سلبيين لاختيارات تؤخذ نيابة عنهم. وعلى الرغم من أن حقوق الطفل عادة ما تتأثر مباشرة بأنشطة الأعمال التجارية، فالأطفال أنفسهم عادة ما يعتمدون على البالغين للتأثير على قرارات الحكومة أو الشركة.

1.3 واجب الدول تجاه حماية الأطفال

كما أشرنا من قبل، يقع الالتزام الأساسي لاحترام وحماية وإحقاق حقوق الطفل على عاتق الدولة. وتعدّ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل هي الهيئة المسؤولة عن مراقبة مدى تنفيذ الدول لاتفاقية حقوق الطفل وتتطلب أيضاً من الدول: توفير الحماية ضد تدخل الأطراف الخارجية في الحقوق، بما في ذلك المؤسسات التجارية⁴. ووفقاً للجنة، تشمل مسؤوليات الدولة في تنظيم الأنشطة التجارية: التشريعات الخاصة بمنع ومعاقبة الإساءة من جانب الشركات، ورصد الانتهاكات، والتدابير الإدارية مثل التنسيق الإداري السليم، والترويج لاتفاقية حقوق الطفل عبر القطاع الخاص، والانتصاف الفعال لانتهاكات الحقوق (من خلال التدابير القضائية وغير القضائية بما في ذلك التعويضات المناسبة والتعافي البدني والنفسي وإعادة الاندماج الاجتماعي). ويعد هذا المفهوم أيضاً عنصراً أساسياً في إطار عمل سياسة جون روجي والذي يؤكد أن الدول تتحمل واجب الحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل طرف ثالث، بما في ذلك الأعمال التجارية، من خلال السياسات والتنظيمات الملائمة والفصل القضائي.

1.4 على الأعمال التجارية مسؤولية احترام حقوق الطفل

بغض النظر عن التزامات الدول أو قدراتها، فإن الأعمال التجارية في كل مكان تقع على عاتقها مسؤولية احترام حقوق الطفل وتجنب التورط في انتهاكات لحقوق الطفل. وقد قام الممثل الخاص للأمم المتحدة للتجارة في انتهاكات لحقوق الطفل. ومعالجة الآثار السلبية التي قد تحدث! ويتطلب ذلك من الشركات أن تولي حقوق الإنسان العناية الواجبة لتصبح على دراية بالتأثيرات السلبية على حقوق الإنسان وتمنعها وتعالجها⁵. وهذا هو المتوقع من جميع الشركات في جميع الحالات.

وقد لاقت مسؤولية الأعمال التجارية تجاه احترام حقوق الإنسان قبولاً واسع النطاق من قبل الحكومات والمجتمع المدني ومجتمع الأعمال نفسه. ويتعزز ذلك في الإطار الذي يتكون من ثلاثة أجزاء - "الحماية والاحترام، والانتصاف"، للممثل الخاص للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والذي لقي ترحيباً من قبل مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما حظي باعتراف جميع مبادرات الأعمال التطوعية تقريباً وهو منصوص عليه في الصكوك غير الملزمة قانوناً مثل إعلان منظمة العمل الدولية، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والميثاق العالمي للأمم المتحدة.

⁴ الممثل الخاص للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2007) مسؤوليات الدولة في التنظيم والفصل القضائي في أنشطة الشركات في إطار معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان - تقرير فردي حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والتقارير رقم 6 حول البروتوكولات الاختيارية التابعة لها بروتوكولات والتقارير رقم 6 الإجراءات الخاصة لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

⁵ تقرير الممثل الخاص للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية، جون روجي: الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: خطوات إضافية نحو تفعيل إطار عمل "الحماية والاحترام والانتصاف" A/HRC/14، 27 أبريل/نيسان 2010.

<http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/docs/11session/A.HRC.11.13.pdf>

وباختصار، فإن الأعمال التجارية تقع على عاتقها مسؤولية ضمان عدم تعرض أي طفل للضرر بسبب تصرفاتها بتمس بحقوق أي طفل أو طفلة. وهذا يتطلب بذل جهود نشطة من جانب الأعمال التجارية لتحديد ومعالجة تأثيراتها المحتملة والفعالية على الفتيان والفتيات. وتطبق هذه المسؤولية على أنشطة الأعمال التجارية وعلاقتها المتصلة بتلك الأنشطة في جميع أنحاء العالم.

1.5 هناك فوائد عديدة للأعمال التجارية في دعم حقوق الطفل⁶

بالإضافة إلى الحد الأدنى للتوقعات من الأعمال التجارية أن تحترم حقوق الطفل، مما يعني أن تقوم بشكل نشط بتحديد تأثيراتها على حقوق الطفل ومعالجتها، هناك أيضاً أنشطة إضافية قد تقوم بها الشركات لدعم الأطفال سواء من خلال الاستراتيجية الأساسية للنشاط التجاري أو برامج الاستثمار المجتمعي أو العمل الخيري أو غير ذلك. وليست هذه مسؤولية أو واجب ولكن الأعمال التجارية تدرك بشكل متزايد أن دعم حقوق الطفل في العديد من المجالات المختلفة أمر ضروري لضمان نمو عملياتها واستدامتها. وفيما يلي بعض الأمثلة على كيف يمكن لدعم حقوق الطفل أن يفيد الأعمال التجارية.

أ. المساهمة في تحقيق مستقبل مستقر ومستدام: ليس من مصلحة أحد القيام بأعمال تجارية في بيئة يتم فيها إضعاف إمكانيات الأجيال القادمة من العمال والمستهلكين من خلال انتهاكات حقوق الطفل مثل الفقر والعنف والإيذاء وعدم الحصول على خدمات الصحة والتعليم والمشاركة الغير كافية في المجتمع. إن الاستدامة المستقبلية تعتمد بشكل كبير على تنشئة عمال ومستهلكين مهرة وأصحاب ومتعلمين ومبتكرين. كما أن أنشطة الأعمال التجارية التي تتوافق مع كل من القوانين الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الطفل تساعد على تعزيز سيادة القانون. كما أنها تساعد على بناء مجتمعات مستقرة وقوية وغير عنيفة وصحية ومتعلمة وهايكل اقتصادية قوية.

ب. تحسين التوظيف والاحتفاظ بالعمالين وتحفيزهم: يمكن لتوفير بيئة آسرة ملائمة للعاملين المسؤولين عن أطفال أن يحسن التوظيف والبقاء بالوظيفة والولاء للشركة. ويرسل اعتماد وتنفيذ سياسات واضحة لحقوق الطفل إشارة قوية وملموسة في الداخل والخارج حول ما تمثله الشركة، وهكذا يمكن أن يكون ذلك دليلاً على الإدارة الشاملة الجيدة للمخاطر التي تساعد في تحفيز القوة العاملة.

ج. جذب الاستثمارات: بالنسبة للمستثمرين، يمكن أن يشير عدم احترام ودعم حقوق الطفل والتواطؤ في ارتكاب انتهاكات لحقوق الطفل إلى فشل حوكمة الشركة وعدم القدرة على الاستجابة للمخاطر بشكل عام. وإن احترام ودعم حقوق الطفل من ناحية أخرى من شأنه بناء الثقة بين المستثمرين بأن العمل التجاري منخرط في إجراءات للتخفيف من المخاطر. ويمكن أيضاً أن يجذب الاستثمارات من السوق المتنامي للاستثمارات المسؤولة اجتماعياً.

د. المخاطر على السمعة: تعدّ سمعة الشركة بمثابة مغناطيس لجذب المستهلكين والمستثمرين والموظفين والموردين والشركاء التجاريين الآخرين. وإذا ابتليت الأعمال التجارية بفضيحة تنطوي على انتهاكات أي حق من حقوق الإنسان فإن هذا من شأنه أن يهدد سمعتها. ومع ذلك، فإن التوقعات بشأن تجنب التواطؤ في انتهاك حقوق الطفل مرتفعة للغاية ومكثفة لأن الأطفال قد يكونون بلا صوت وأكثر قابلية للتضرر من الإيذاء والاستغلال عن الكبار. وتبين التجربة أن أصحاب المصلحة يقومون بمكافأة الشركات التي "تعمل جيداً" فيما يخص الأطفال ومعاقبة تلك التي "لا تعمل جيداً".

هـ. بناء الثقة: إن سجلاً قوياً في مجال حقوق الطفل يبني الثقة بين أصحاب المصلحة الأساسيين والذين قد تعتمد عليهم رخصة الشركة القانونية والاجتماعية للعمل وادائها في المستقبل. ويمكن أن يشمل ذلك الأطفال، والمجتمعات المحلية، وكذلك المجتمع المدني المحلي والدولي. كما أنه يروق للحكومات التي تعتبر أن الممارسات التجارية المسؤولة مقياساً

⁶ يتم استكشاف العديد من هذه الأفكار بمزيد من التفصيل في كتيب اليونيسف: "حقوق الطفل للقطاع الخاص" الذي سيصدر في عام 2011

للمصاحبة للعمل على أراضيتها. ويمكن أن تشمل الفوائد غير الملموسة لبناء الثقة زيادة فهم الاحتياجات والاهتمامات المحلية والاستجابة لها وكذلك زيادة الأمان والمميزات التنافسية.

ف. خلق قيمة للمستهلكين: يعد الأطفال أصحاب مصلحة هامين للأعمال التجارية بوصفهم عملاء حاليين ومستقبليين ومستخدمين للمنتجات وموظفين في المستقبل. وعلى هذا النحو فإن لديهم قوة شرائية ملحوظة والقدرات والمهارات اللازمة لتقييم الوضع عندما لا تقوم الأعمال بما في مصلحتهم. وهناك أيضاً تزايد في مطالبة المستهلكين بالسلع المنتجة بشكل أخلاقي. والمؤسسات التي تولي الاهتمام اللازم فيما يتعلق بتأثير أنشطتها على حقوق الطفل، وتظهر أنها تتخذ كل الإجراءات المعقولة لتفادي التأثيرات السلبية، سوف تكون أكثر استجابة لمطالب مثل هؤلاء المستهلكين.

2. استعراض موضوعي

استناداً إلى البحوث التي أجريت حتى الآن، فقد قمنا بتصنيف النقاط الهامة لتفاعل الأعمال التجارية مع الأطفال إلى سبعة مجالات مواضيعية والتي يتم استكشافها أدناه:

- حقوق الطفل، وحوكمة الشركات؛
- مكان العمل؛
- سلسلة التوريد؛
- المنتجات والخدمات؛
- البيئة والموارد؛
- الاستثمار المجتمعي، و
- المشاركة مع الحكومات والأطفال وغيرهم من أصحاب المصلحة

2.1 حقوق الطفل وحوكمة الشركات

الامتثال للقانون الوطني والدولي والمعايير المتعلقة بحقوق الطفل

هناك العديد من الأحكام القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق الطفل وقد قامت العديد من الدول بإدماج اتفاقية حقوق الطفل في القوانين المحلية. ومن المبادئ الأساسية للحوكمة الرشيدة للشركات أن تمتثل دائماً للقانون الوطني للدولة التي تعمل فيها، فضلاً عن أي تشريعات ذات صلة في الدولة التي يقيمون بها. وهذا هو الحال بصفة خاصة فيما يتعلق بدفع الضرائب العادلة لتوليد عائدات للنمو الاقتصادي والحد من الفقر وفيما يتعلق بالامتثال لقوانين مكافحة الفساد حيث أن الممارسات التجارية الفاسدة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي جداً على الأطفال. ويجب على مؤسسات الأعمال أيضاً الامتناع عن أي سلوك من شأنه أن يشجع الدولة على أن تتصرف بطريقة لا تتفق مع التزاماتها تجاه حقوق الطفل النابعة من القانون الوطني والدولي لحقوق الإنسان.

اعتماد وتنفيذ سياسات متعلقة بحقوق الطفل

يمكن للأعمال التجارية ضمان احترام حقوق الطفل في كل جانب من جوانب استراتيجياتها وعملياتها عن طريق إجراء تحليل فجوات لمعرفة كيف أن السياسات والعمليات القائمة تأخذ بعين الاعتبار حقوق الطفل. ويمكنها أن تتابع النتائج من خلال مراجعة السياسات والعمليات أو اعتماد سياسات وعمليات أخرى جديدة للتصدي للمخاطر والفرص المتعلقة بالأطفال. وينبغي أن تشمل سياسات حقوق الطفل سياسة حماية الطفل والتي تنطبق على جميع الموظفين وغيرهم من المرتبطين بالعمليات.

ويشمل التنفيذ تقييم التأثيرات، المباشرة وغير المباشرة، لعمليات الشركة على حقوق الطفل وتتبع الأداء، والتواصل بشأن الأداء وإنشاء آليات فعالة للتنظيم تكون في متناول الأطفال. وتوفر اتفاقية حقوق الطفل الإطار المثالي للشركات لفهم وتحليل تأثيراتها على حقوق الطفل والاستجابة لها. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي إعادة تقييم تأثيرات الممارسات التجارية في حالات الطوارئ على الفتيان والفتيات، مثل الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، التي يمكن أن تزيد بشكل كبير من مخاطر حدوث انتهاكات لحقوق الطفل.

إنشاء آليات فعالة للتظلم

تشمل آليات التظلم تلك التي على مستوى الشركة والآليات غير القضائية مثل أمناء المظالم أو مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية وسبل الانتصاف القضائية وهيئات حقوق الإنسان الدولية، وآليات الشكاوى التي تعتبر جزءاً من المبادرات الطوعية. وهناك تحديات مختلفة يواجهها الأطفال عند التماس التعويض عن انتهاكات من قبل الشركات بما في ذلك نقص الموارد والمستويات المنخفضة من المعرفة حول آليات التظلم؛ وصعوبة الوصول الجغرافية واللغوية والاقتصادية للآليات وانعدام الثقة في قيمتها. ويمكن للأعمال التغلب على بعض هذه التحديات عن طريق ضمان أن الآليات معروفة وتزويد الأطفال بعدة نقاط للوصول إليها، بما في ذلك عقد اجتماعات وجهاً لوجه ومن خلال الشكاوى المكتوبة والمكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني.

2.2 مكان العمل

توفير سياسات ملائمة للأسرة للموظفين

يمكن للأعمال التجارية دعم العاملين لديها والذين يقدمون الرعاية للأطفال من خلال سياسات ملائمة للأسرة. فالآباء والأمهات ومقدمو الرعاية الذين لديهم ظروف عمل جيدة وفوائد، بما في ذلك الحصول على رعاية صحية جيدة، سيكونون بدورهم أكثر قدرة على رعاية أطفالهم. وينبغي أن يكون الأجر المعيشي كافٍ لمعيشة الأسر بدون الاعتماد على عمالة الأطفال. وتشمل المجالات المعنية التي تتطلب التركيز حماية صحة العاملات الحوامل وتمكين القيام بالرضاعة الطبيعية ودعم العمال المهاجرين والموسمين في واجباتهم الأبوية بعيداً عن أطفالهم.

تدريب الموظفين الذين لديهم اتصال مباشر مع الأطفال

يمكن لموظفي الأمن والمعلمين ومقدمي الرعاية للأطفال والعديدين غيرهم من الموظفين المرتبطين بعمل الشركة الدخول في اتصال مباشر مع الأطفال. ويتعين على المؤسسات التجارية أن تتبّع إجراءات توظيف صارمة لهؤلاء الموظفين وضمان حصولهم على قدر كافٍ من المعرفة والتدريب المستمر بشأن حقوق الطفل. وتشمل المجالات المعنية التي تتطلب تركيزاً ضمان توافر آليات تظلم كافية حتى يتمكن الأطفال من تقديم الشكاوى ضد الموظفين إذا كان هناك ما يدعو للقيام بذلك.

النظر في احتياجات الأطفال العاملين

يمكن أن تلعب الأعمال التجارية دوراً هاماً في تعزيز فرص العمل للشباب من خلال تقديم الأطفال الذين بلغوا الحد الأدنى لسن العمل إلى عمل لائق. وعندما يتم توظيف الأطفال بشكل قانوني، فإن هناك قرارات تخص ساعات العمل والصحة والسلامة والتعليم والطريقة التي يُعامل بها الأطفال تؤثر جميعها على ما إذا كان التوظيف ينتهك حقوق الطفل أم لا. ويجب على الشركات منع استثناء الأطفال والآباء من أماكن العمل، ومعاملتهم بطريقة سيئة داخل مكان العمل نتيجة للتمييز المباشر وغير المباشر بسبب انتمائهم العرقي أو نوع الجنس أو الإعاقة أو الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو السن أو أي وضع آخر. وهناك مجالات معينة تتطلب التركيز وهي: حماية الأطفال العاملين من العنف بما في ذلك العقاب البدني والاعتداء الجنسي من قبل المشرفين والزملاء في العمل، والتشاور مع الأطفال فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر عليهم.⁷

منع عمالة الأطفال والتصدي لها

تقوم القواعد الأساسية وفقاً للمعايير الدولية بالتمييز بين ما يشكل عملاً مقبولاً أو غير مقبول بالنسبة للأطفال في أعمار ومراحل نمو مختلفة. وتقدر اليونيسف أن هناك 150 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة في جميع أنحاء العالم ينخرطون في عمالة الأطفال وهناك 115 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة ينخرطون في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، مثل التعامل مع المواد الكيميائية والأحمال الثقيلة أو العمل المجهد لساعات طويلة. وتوجد 60 ٪ من عمالة الأطفال في الزراعة و7 ٪ في الصناعة و26 ٪ في الخدمات. وإن تعقّد مسألة عمل الأطفال يعني أن الشركات بحاجة

⁷ يتم استكشاف العديد من هذه الأفكار بمزيد من التفصيل في كتيب اليونيسف: "حقوق الطفل للقطاع الخاص" الذي سيصدر في عام 2011

إلى معالجة هذه المسألة بحساسية، ويجب عدم اتخاذ إجراءات قد تجبر الأطفال العاملين على الانخراط في أشكال للعمل تعتبر أكثر استغلالاً. ويجب أيضاً اتخاذ خطوات لضمان عدم قيام المقاولين من الباطن والموردين والشركات التابعة للأعمال التجارية باستخدام عمالة الأطفال.

منع الاتجار بالأطفال والتصدي له

وفقاً لمنظمة العمل الدولية، تم تحديد بعض القطاعات التي يعتبر الاتجار بالبشر يشكل مشكلة كبيرة فيها، وهي تشمل: الزراعة والبستنة؛ والبناء؛ وصناعة الملابس والمنسوجات، والسفر والسياحة، والضيافة والخدمة؛ والتعدين وقطع الأشجار، وتجهيز الأغذية والتغليف والنقل؛ الخدمة المنزلية وغيرها من أعمال العناية والتنظيف وصناعة الجنس والدعارة. ويمكن للأعمال التجارية أن تسهم في منع الاتجار بالأطفال من خلال تنفيذ آليات للكشف عن الاتجار بالأطفال في جميع عملياتها. ويمكنها أن تضمن وجود آليات لمراقبة سلسلة التوريد والنقل ومنع استخدام الأطفال المتاجر بهم. كما يمكنها نشر المعلومات وخلق الوعي بين القوى العاملة (وضمن سلسلة التوريد) حتى تتمكن من تحديد الإشارات التي تشير الريبة بشأن سوء المعاملة أو الاستغلال الجنسي للأطفال والإبلاغ عنها.

منع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والتصدي له

هناك ثلاثة أشكال أساسية ومتشابكة للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال: البغاء والاستغلال في المواد الإباحية والاتجار بالأطفال لأغراض جنسية. وثمة أربعة صناعات تشكل مخاطر كبيرة للتورط: صناعة السياحة والسفر؛ والخدمات المالية؛ والإعلام؛ والتكنولوجيات الحديثة. ويمكن للأعمال التجارية تنفيذ آليات للكشف عن الاستغلال في جميع عملياتها. كما يمكنها ضمان أن آليات رصد سلسلة التوريد تحول دون الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وكذلك، يمكنها نشر المعلومات وخلق الوعي لدى العاملين حتى يتمكنوا من تحديد وتقرير العلامات المثيرة للريبة بشأن الاعتداء أو الاستغلال الجنسي للأطفال، ولا سيما في قطاعات مثل النقل أو الضيافة.

2.3 سلسلة التوريد

يتمد نطاق مسؤولية الأعمال التجارية في احترام حقوق الطفل إلى علاقاتها مع الأطراف الأخرى. وهناك إمكانات كبيرة لدى الأعمال التجارية لضمان إدماج حقوق الطفل وإنفاذها بشكل كامل في سلسلة التوريد من خلال استخدام الحوار وشروط التعاقد والتقييم الذاتي والمراجعات أو بناء القدرات لتشجيع الموردين على الامتثال لمسؤولياتهم تجاه الأطفال. وينبغي على الأعمال التجارية ضمان أنها لا تضع ضغوطاً على الموردين من المرجح أن تؤدي إلى حدوث انتهاكات لحقوق الطفل، على سبيل المثال، هوامش الربح المنخفضة بشكل مفرط للموردين قد تشجعهم على استخدام عمالة الأطفال الضارة، وعدم تقديم توقعات جيدة للطلب للموردين، قد ينتج عنه عمل إضافي مفرط وغيره من الضغوط على العمال لتلبية مواعيد التسليم. وينبغي تطوير علاقات مستقرة مع الموردين ودعم قدرتهم على احترام حقوق الطفل.

2.4 المنتجات والخدمات

سلامة المنتجات والأبحاث

الأطفال لديهم قابلية للتضرر من المنتجات التي تعتبر غير آمنة: ويمكن أن تكون هذه المنتجات مخصصة للأطفال مثل اللعب أو أن يستخدمها الأطفال بشكل عرضي مثل منتجات التنظيف المنزلي. وينبغي على الأعمال التجارية ضمان سلامة المنتجات وتفعيل سياسات الأبحاث والاختبارات التي تأخذ حقوق الطفل بعين الاعتبار.

التسويق والإعلان الذي يعزز ويقوي حقوق الطفل

الأطفال مجموعة ضعيفة من المستهلكين وهم يتعرضون لضغوط تجارية هائلة. فأنشطة التسويق المكثفة في جميع وسائل الإعلام (بما في ذلك التلفزيون والطباعة والهاتف المحمول والإنترنت) لمنتجات غير صحية للأطفال بشكل واضح مثل السجائر والكحول والأطعمة والمشروبات ذات النسب العالية من الدهون المشبعة أو الأحماض الدهنية غير المشبعة أو السكر أو الملح يمكن أن تنتهك حقهم في الصحة والحياة والبقاء والنماء. وثمة مسألة هامة أخرى هي تعريض الأطفال، ولا سيما الفتيات، لمحتوى جنسي في سن مبكرة على نحو متزايد في إطار الإعلانات، فضلاً عن الترويج لصور غير

واقعية للجسم. يمكن للأعمال التجارية حماية الأطفال من خلال عمل أنشطة تسويق ودعاية تروج لحقوق الطفل، على سبيل المثال، عن طريق تعزيز أنماط الحياة الصحية وتعزيز مواطنة الأطفال.

حماية الأطفال من المحتوى الإعلامي الضار

يصل المزيد والمزيد من الأطفال إلى رسائل إعلامية غير معدة لهم بطرق كثيرة – على شاشات التلفزيون ومن خلال ألعاب الكمبيوتر وعلى شبكة الإنترنت والهواتف النقالة. وقد خلق ذلك زيادة في إمكانية وصول الأطفال إلى محتوى ضار مثل تصوير العنف والمواد الإباحية وتصوير التمييز ضد النساء والفتيات والأقليات وهي قضية هامة بالنسبة للشركات ولا سيما في قطاعي الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن للأعمال التجارية أن تفعل الكثير لحماية الأطفال من المحتوى الضار وفي الوقت نفسه الاعتراف بحقهم في الحصول على المعلومات وحرية التعبير، مثل الانضمام معاً في مبادرات الصناعة لتعزيز معرفة القراءة والكتابة لدى الأطفال؛ وتدريب السلوك المسؤول على الإنترنت وزيادة الوعي بقضايا السلامة المرتبطة باستخدام الإنترنت ونشر برامج ترشيح المواقع وتوفير خطوط هاتفية لتقديم المشورة والمساعدة.

استخدام التكنولوجيا لتعزيز حقوق الطفل

التكنولوجيات الرقمية التفاعلية، مثل الرسائل النصية القصيرة، والشبكات الاجتماعية المتنقلة عبر الجوال والإنترنت، لديها قوة هائلة وقدرة على تعزيز حقوق الطفل. ومع ذلك، فإنها من الممكن أيضاً أن تشجع الأطفال على المشاركة في السلوك المحفوف بالمخاطر في العالم 'الحقيقي' والوقوع فريسة للاستغلال والعنف على الإنترنت وتقديم خدمات جنسية. ويمكن العمل بشكل وثيق مع الجهات المعنية الأخرى مثل جهات إنفاذ القانون والمعلمين والأطفال أنفسهم لحماية حقوقهم وتعليمهم السلوك المسؤول على الإنترنت.

توفير القطاع الخاص للخدمات الأساسية

لا يزال دور قطاع الأعمال في توفير الخدمات العامة مثل مرافق الاحتجاز والطاقة والتعليم والموصلات أو المياه من الموضوعات المثيرة للجدل. ويكون الأطفال معرضين للمخاطر بشكل خاص عندما لا يحصلون على الخدمات بطريقة منصفة وشاملة. فالأطفال الفقراء هم الأكثر عرضة لمخاطر عدم الوصول إلى المرافق العامة مثل المياه لأنهم غالباً ما يعيشون في مناطق يكون إنشاء البنية التحتية بها صعباً من الناحية المادية والمالية. ويجب توفير الخدمات الأساسية طبقاً لحقوق الطفل، بطريقة مناسبة من الناحية الثقافية وتكفل التوافر وسهولة الوصول والجودة للجميع.

2.5 البيئة والموارد

التأثيرات البيئية

من حيث تغير المناخ، نحن نعلم أن تصرفات الأعمال التجارية اليوم ستحدد مستقبل الأجيال اللاحقة بشكل غير مسبوق الأمر الذي يثير مسألة انتهاك حقوق الأجيال المقبلة من الأطفال. وعلاوة على ذلك، فإن الأطفال أكثر عرضة للتضرر من الأخطار البيئية مقارنة بالبالغين بسبب حجمهم وعدم نضج أجهزتهم وسلوكهم وفضولهم الطبيعي ونقص معرفتهم. وعادة ما يؤدي تزايد التدهور البيئي والتلوث الناجم عن إزالة الغابات والتصحر وتآكل التربة والرعي الجائر والإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات وعدم إدارة مستجمعات المياه وإلقاء النفايات إلى المخاطرة بالأمن الغذائي للأسر وصحتهم، ولا سيما للأطفال.

حياسة الأراضي

يتأثر الأطفال بشكل خاص بحياسة الأراضي من جانب المشاريع الصناعية والزراعية والتعدينية الكبرى، والتشريد الناتج عنه، ومع ذلك فمن غير المرجح أن يتم التشاور معهم حول تأثير ذلك على حياتهم سواء بصورة غير رسمية داخل الأسر أو المجتمعات المحلية، أو بصورة رسمية كجزء من مشاورات الشركات. وينبغي على الأعمال التجارية مراعاة حقوق الطفل وخاصة الحق في التعليم والصحة والمستوى المعيشي اللائق عند النظر في إعادة توطين المجتمعات والتعويض. وينبغي إشراك الفتيات والفتيان، وخاصة الفئات الأضعف من الأطفال، مثل أولئك الذين ينتمون إلى أقليات عرقية أو

دينية أو لغوية أو من السكان الأصليين، في المناقشات الجارية بين قطاع الأعمال والمجتمع المحلي بشأن حياة الأراضي.

2.6 الاستثمار المجتمعي

ينبغي أن تكون حقوق الطفل أساسية لهياكل الشركات وخطط العمل وليس أن تكون هامشية بالنسبة لها. هناك أيضاً أنشطة يمكن للأعمال القيام بها لدعم حقوق الطفل سواء من خلال الاستراتيجية الأساسية للنشاط التجاري أو برامج الاستثمار المجتمعي أو العمل الخيري أو غير ذلك. وينبغي أن تركز مثل هذه التدخلات على المصالح الفضلى للطفل، وأن تساعد الأولاد والبنات على حد سواء. ويجب عليها الاستماع إلى الأطفال والتعلم منهم، والالتزام على المدى الطويل بمعالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الطفل بحيث يمكن تحقيق تغيير دائم ومستدام. وينبغي عليها القيام بالتخطيط والتنفيذ بالتعاون الوثيق مع الحكومات لضمان أن تكون مكملة لجهود الحكومة للوفاء بحقوق الطفل⁸.

2.7 المشاركة مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين

يمكن للأعمال التجارية استخدام نفوذها الكبير لتشجيع ودعم الحكومات للوفاء بالتزاماتها لإحقاق حقوق الطفل. وقد تشمل الحوارات مع الحكومات والجهات الأخرى ما يلي:

- التحدث ضد انتهاكات حقوق الطفل
- تشجيع ودعم التحقيق في انتهاكات حقوق الطفل
- دعم برامج محددة مثل تحسين معايير التعليم والصحة
- دعم التشريعات المتعلقة بقضايا مثل حماية البيئة والصحة والسلامة وعدم التمييز والتي تأخذ حقوق الطفل في الاعتبار.

وينبغي على جميع الأعمال التجارية التأكد من أن أنشطة الضغط من أجل مصالحها التجارية تضع في اعتبارها حقوق الطفل ولا تقوضها وأن تعمل مع مجموعة من الشركاء من أجل تعزيز حقوق الطفل بما في ذلك المدارس والنقابات العمالية والمجتمع المدني. وللأعمال التجارية دور هام تلعبه في ضمان سماع أصوات الأطفال والتصرف على أساسها في القرارات التجارية التي تؤثر عليهم، على سبيل المثال عن طريق إنشاء القنوات المناسبة للأطفال وتمثيل العمال الشباب في مكان العمل. وينبغي دائماً أن تتم المشاورات مع الأطفال بطريقة هادفة وأخلاقية تأخذ في الاعتبار المصالح الفضلى للأطفال المعنيين.

⁸ يتم استكشاف العديد من هذه الأفكار بمزيد من التفصيل في كتيب اليونيسف: "حقوق الطفل للقطاع الخاص" الذي سيصدر في عام 2011